

أهمية التدقيق في دعم مصداقية المعلومة المالية بين النظرية والتطبيق ، "دراسة استيعابية لواقع التدقيق في الجزائر بالنسبة للأطراف المعنية".

The importance of audit consolidation of finance information credibility
Throughout theory and practice
Field study for audit in Algeria in connection with stakeholders-

د/ زوهري جليمة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سيدي بلعباس - الجزائر.
zouhri98@yahoo.fr

الملخص:

من خلال هذه الورقة العلمية أبرزنا أهمية التدقيق المالي والمحاسبي وفقا للتطورات الدولية الراهنة، وحددنا بذلك مفهوم شامل للإفصاح على مستوى القوائم المالية، كما قمنا بإبراز أهمية ودور التدقيق في تدعيم مصداقية المعلومة المالية المحسدة في الكشوف النهائية، وركزنا في هذا الجانب على تحديد المعايير الواجب أن يتحلى بها المدقق بصفته طرف محايد ومستقل وله الدور الأساسي والحساس في دعم سياسة الإفصاح، ورفع درجة الثقة لدى الأطراف المستفيدة من هذه القوائم بغية اتخاذ قرارات تمويلية واستثمارية مستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المالي، التدقيق، نظام الرقابة الداخلية، جودة المعلومة المالية.

Abstract:

Through this scientific paper, we have shown the importance of the accounting and financial audit according to the actual global evolutions, and we have determined a great deal of conception which concerns the divulgation through financial lists as well as we have shown the importance and the main role of audit into the consolidation of the financial information credibility incorporated in final bulletin and we focused in this part the determination of trends that the auditor must have since he is neutral and free of charge and for he owns sensible role in the consolidation of the divulgation policy; enhancing the confidence and transparency which benefit the stakeholders so that they may take future investment and financial decisions.

Key words: Financial divulgation, Audit, Internal control system, Quality of financial system.

JEL classification : M40, M42.

Received: 09/03/2017

Revised: 30/04/2017

Accepted: 05/5/2017

Online publication date: 07/10/2017

مقدمة:

لقد ازداد الاهتمام بالمعلومة المالية في الآونة الأخيرة خاصة مع ظهور الأزمات الاقتصادية والمالية التي عصفت بالكثير من المنظمات في مختلف أنحاء العالم، وأصبحت هذه المعلومة تمثل عامل أساسي من عوامل توجيه الاستثمارات واتخاذ القرارات، وبات من الضروري على إدارة المؤسسات إخضاع القوائم المالية والحسابات للفحص والتحليل من طرف المدققين والمراقبين الماليين في محاولات جادة ومستمرة لمعرفة أسباب الفشل أو النجاح والاستفادة من هذه الدراسة في إدارة النشاط على أسس سليمة، ولقد أصبحت فعالية الإدارة والتنظيم مرهونة بمدى حجم ونوعية ودقة البيانات المتاحة واللازمة للتخطيط وتقييم الأداء وبالتالي مساعدة مستخدمي القوائم المالية في المفاضلة بين البدائل واتخاذ أحسنها لتحقيق أهدافهم الاستثمارية.

وفي حقيقة الأمر فإن مهمة المدقق الأساسية تقوم على ثلاث مهام رئيسية يتوجب الالتزام بها وهي: مراقبة شرعية وصدق الحسابات، التأكد من احترام القوانين والقواعد التنظيمية من طرف المؤسسة موضوع المراقبة والتصريح برأيه وملاحظاته في تقرير نهائي يوجه للمسؤولين والمساهمين وكل السلطات المعنية، وحتى يتمكن المدقق من أداء مهامه على أحسن وجه لا بد له أن يسلك النهج العلمي القائم على مجموعة من المبادئ والإجراءات التنظيمية التي تحكمها بعض المعايير والضوابط المهنية، وفي ظل هذا الإطار يبقى التساؤل المطروح محل البحث والدراسة: ما مدى مساهمة التدقيق بإطاره العلمي التنظيمي ومنهجه التطبيقي في تفعيل مصداقية المعلومة المالية بالنسبة للأطراف المعنية باستخدام القوائم المالية؟

وللإجابة على هذا التساؤل سننطلق في هذه الورقة العلمية إلى تحديد دور المدقق في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واكتشاف المخاطر وذلك من خلال أربعة محاور أساسية:

المحور الأول: إجراءات ومنهجية التدقيق المعتمدة لأداء العمل الميداني.

المحور الثاني: فحص وتقييم نظام الضبط والرقابة الداخلي.

المحور الثالث: تحليل القوائم المالية وتشخيص المركز المالي للمؤسسة.

المحور الرابع: واقع التدقيق في الجزائر بالنسبة للأطراف المعنية بالقوائم المالية.

المحور الأول: إجراءات ومنهجية التدقيق المعتمدة لأداء العمل الميداني.

إن الملاحظ لمعايير التدقيق الدولية، يدرك مدى اهتمام الأطراف المعدة لها لمرحلة جد مهمة تتعلق بإجراءات العمل الميداني، وهي في الحقيقة معايير تتعلق بكيفية التخطيط والتنظيم للمهمة من أجل التشخيص والدراسة والتقييم لمستندات وسجلات ودفاتر المؤسسة لفترة زمنية معينة، وتتخصص أهم مبادئ العمل الميداني في ثلاثة نقاط رئيسية:⁽¹⁾

- يجب وضع خطة وافية للعمل والإشراف بشكل كاف على أعمال المساعدين.
- يجب القيام بدراسة سليمة وتقييم دقيق لنظام الرقابة الداخلي المتبع كأساس لتقرير مدى الاعتماد عليه.
- يجب الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات عن طريق الفحص والملاحظة والاستفسارات كأساس سليم يستند عليه في التعبير عن الرأي في المستندات موضع الفحص.

ولا شك أن هذه المعايير ترتبط بتنفيذ عملية التدقيق، وتبرز لنا أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة، والوقوف على نقاط الضعف والقوة فيه، كما يتوجب على المدقق أن يحصل على الأدلة والإثباتات الكافية والمنقعة لإبداء الرأي عن القوائم المالية وغيرها محل الفحص. وعلى هذا الأساس يمكننا تقسيم عمل المدقق إلى ثلاثة مراحل أساسية:

1-1/ المرحلة الأولى: وهي مرحلة تتضمن نقطتين أساسيتين: التأكد من سلامة تعيينه وتوفير الإمكانات القانونية، المادية والبشرية للقيام بمهمته، فبمجرد إتمام التعاقد مع المؤسسة يبدأ المدقق في إعداد خطة للتدقيق من خلال وضع إستراتيجية يحدد فيها الأهداف والوسائل الواجب توفرها لإتمام المهمة والحصول على المعرفة الكافية بالمؤسسة من كل جوانبها، ولتحقيق هذا الأمر يسعى المدقق إلى جمع المعلومات من مختلف مصادرها وذلك بالاعتماد على:⁽²⁾

1-1-1/ الاتصال بالمدقق السابق: تقتضي قواعد السلوك المهني أن يقوم المدقق الجديد بالاتصال بالمدقق السابق، وذلك بهدف الحصول على معلومات واستفسارات عن بعض الأمور التي قد تؤثر على عملية الفحص، كالمشاكل التي صادفت المدققين السابقين أثناء أداءهم لمهامهم، كما أن دراسة أوراق التدقيق الخاصة بالمدقق السابق تعطي معلومات عن الأحداث الغير مؤكدة والخسائر المحتملة.

2-1-1/ دراسة القطاع وجمع معلومات عن المؤسسة: يجب أن يحصل المدقق عن معلومات حول طبيعة أعمال المؤسسة وهيكلها التنظيمي، وخصائص عملياتها، كما يجب أن يحصل على معلومات خاصة بالقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وعن مدى تأثيرها بالأحوال الاقتصادية، والتعليقات والقرارات الحكومية. كما يتعين دراسة عقد تأسيس الشركة (مقدار رأس المال، أنواع الأسهم، توزيع الأرباح، الأحكام الخاصة بالسندات...الخ).

3-1-1/ الحصول على بعض المعلومات الأولية عن المؤسسة: يسعى المدقق إلى جمع معلومات تتعلق بمدى انتظام دفاتر وسجلات المؤسسة ووضعها المالي في الأسواق ويتم الحصول على هذه المعلومات من خلال⁽³⁾:

- ✓ الاتصال بالجهات التي تتعامل معها المؤسسة كالبنوك والمحامين والموردين...الخ.
 - ✓ الاطلاع على المستندات الخاصة بالفترات السابقة، والاستفسار عن كافة محاضر مجالس الإدارة.
 - ✓ التعرف على النظام المحاسبي ونظام التكاليف.
 - ✓ الزيارات الميدانية لأقسام المؤسسة سواء الإدارية أو الإنتاجية أو التسويقية أو التخزينية وأساليب الرقابة فيها.
 - ✓ الاتصال المباشر بالإدارة العليا للحصول على التقارير الإدارية (الموازنات، قوائم التشغيل، التقارير المالية).
 - ✓ الاستعانة بأحد الخبراء في حالة ما إذا صادفت المدقق أمور تخرج عن نطاق معرفته.
 - ✓ القيام بالتدقيق التحليلي المبني: أي مقارنة المعلومات المالية للسنة الحالية بالسنوات السابقة أو مقارنة المعلومات المالية المحققة بالنتائج المتوقعة...الخ.
- 2-1/ المرحلة الثانية:** تتضمن هذه المرحلة عملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي، وفي هذا الإطار يتأكد المدقق من قانونية العمليات المتعلقة بمسك الدفاتر المحاسبية والمالية الإجمالية مثل: دفتر اليومية، سجل مداولات الجمعية العامة وسجل مداولات مجلس الإدارة...الخ، وعليه أن يتأكد كذلك من التزام المؤسسة بمبادئ المحاسبة المعمول بها كاستمرارية طرق التقييم، استقلالية الدورات، استمرارية النشاط، التكلفة التاريخية...الخ، وبالتالي فإن هذه المرحلة ستمكن المدقق من:⁽⁴⁾
- التعرف على النظام المصمم للرقابة الداخلية من الناحية النظرية بدراسة الضوابط الرقابية الموضوعة بالاطلاع على خرائط التدفق ودليل الإجراءات والهيكل التنظيمي.

- ✓ تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعة والمستخدمه بالمقارنة بما يجب أن تكون عليه تلك الإجراءات.
 - ✓ تحديد الكيفية التي يعمل بها النظام فعلا، لأن النظام قد يكون سليم نظريا ولكن غير مطبق بنفس الكيفية في الواقع.
- بعد الانتهاء من هذه الخطوات يقوم المدقق برسم الخطة التي سينتجها، وترجم هذه الخطة في شكل برنامج مكتوب يتضمن الأهداف الواجب تحقيقها والخطوات التي ستتبع والوقت المحدد لإنهاء كل خطوة وتوقيع الشخص المسؤول عن تنفيذها⁽⁵⁾، ويحرص المدقق في هذا الإطار على عملية الإشراف وتوجيه المساعدين نحو تحقيق الأهداف والتحقق من معرفتهم بالإجراءات الضرورية، وعلى ذلك يتوجب على المدقق مراعاة: - حسن اختيار فريق العمل للقيام بالمهمة، - وإرشاد المساعدين واطلاعهم على كافة المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء التعاقد، وحل ما قد ينشأ من اختلافات في وجهات النظر بين أعضاء الفريق.

3-1/ المرحلة الثالثة: وهي مرحلة فحص الحسابات وهذه المرحلة قد تتسع أو تضيق الأشغال فيها بحسب النتائج التي توصل إليها المراجع في المرحلتين السابقتين، وعلى المراجع في هذه المرحلة مراجعة عناصر الميزانية وعناصر جدول حسابات النتائج وباقي القوائم، وذلك باستعمال تقنيات إحصائية وتحديد العينة بشكل دقيق واتباع النهج الذي يراه مناسباً لذلك، والذي يمكنه من بناء رأي محايد مستقل حول شرعية وصدق الحسابات مدعم بأدلة إثبات⁽⁶⁾ من خلال التقرير النهائي المهمة التدقيق والذي يتضمن نتائج المراجعة، لأن عدم تمثيل هاته العينات لواقع المؤسسة أو قسم معين ستؤدي إلى إعداد تقرير نهائي يتضمن توصيات غير هادفة، وهو ما قد يزيد من مسؤولية المدقق ويزرع صمته من حيث قلة الخبرة والكفاءة المهنية⁽⁷⁾.

المحور الثاني: فحص وتقييم نظام الضبط والرقابة الداخلي.

إن مهمة المدقق تعتبر من أهم الأعمال المرتبطة بوجود نظام رقابي فعال لزيادة درجة المصداقية والثقة في القوائم المالية، إذ تنبع أهمية هذه الخطوة من أنها نقطة الانطلاق التي يركز عليها المدقق عند إعداد برنامج المراجعة، وتحديد الاختبارات والفحوص التي ستكون مجالاً لتنفيذ المهمة⁽⁸⁾.

1-2/ ماهية نظام الرقابة الداخلي: إن نظام الرقابة الداخلية يتعلق بنظام ضبط العمل داخل المؤسسات وله علاقة بتوزيع المهام والاختصاصات والمسؤوليات بين الموظفين في مختلف الأقسام المكونة للهيكل التنظيمي الداخلي بحيث يتم مراقبة أعمال الموظف بواسطة موظف آخر، حسب الصلاحيات، أي لا يقوم موظف واحد بعملية واحدة من بدايتها إلى نهايتها، فالرقابة الداخلية هي رقابة وظيفية قائمة على مبدأ الفصل ما بين المهام.

2-2/ مسؤولية المدقق تجاه نظام الرقابة الداخلية: تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ المدقق عمله وعلى ضوء ما يسفر عنه فحصه لأنظمتها المختلفة يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد الاختبارات اللازمة وحجم العينات المناسب، وتشير جل الدراسات إلى مسؤولية المراجع الثقيلة عن فحص مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية وفحص مدى سلامة تطبيقه الفعلي وفي حالة غياب ذلك يجب على المراجع أن يفترض أن مخاطر الرقابة كبيرة، وقد بين المجمع العربي للمحاسبين القانونيين واجبات المدقق بشأن تقييم وتشخيص نظام الرقابة الداخلية وهي⁽⁹⁾:

1-2-2/ الإطلاع على البيئة الرقابية وفهم الإجراءات: من خلال هذه الخطوة يحدد المدقق مكانة الرقابة الداخلية في المؤسسة ومخاطرها وذلك بالاعتماد على خبراته السابقة حول النظام أو بتقارير المراجعين السابقين، والاستعانة بالاستفسارات وخرائط التدفق، وقوائم الاستقصاء، أو إجراء مسح شامل لعملية إعداد المستندات.

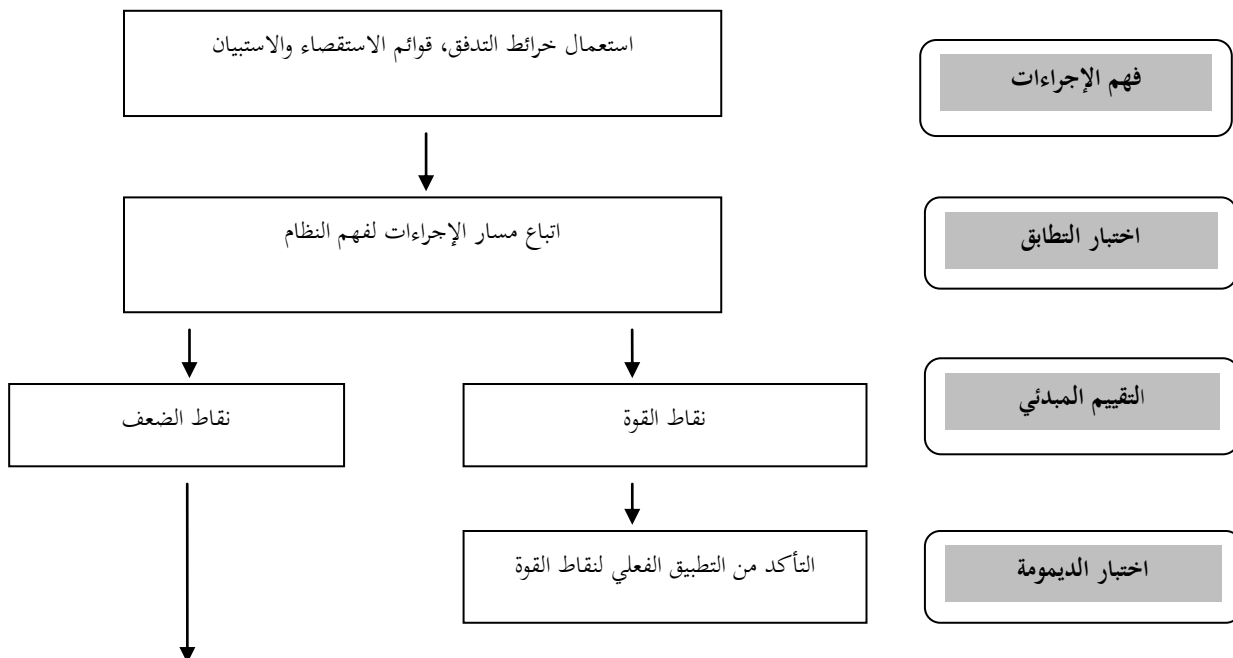
2-2-2/ اختبار التطابق: يجب على المدقق أن يقوم باختبار الإجراءات النظرية في الواقع العملي على سبيل التجريب، كأن يختار المدقق عملية تم إنجازها، ويقوم بتتبع مسار الوثائق طبقاً لقواعد نظام الرقابة الداخلية، وبذلك يتمكن المدقق من تأكيد أن الإجراءات المدونة تطبق فعلاً وفقاً لما ينص عليه النظام وما أوضحه الموظفون.

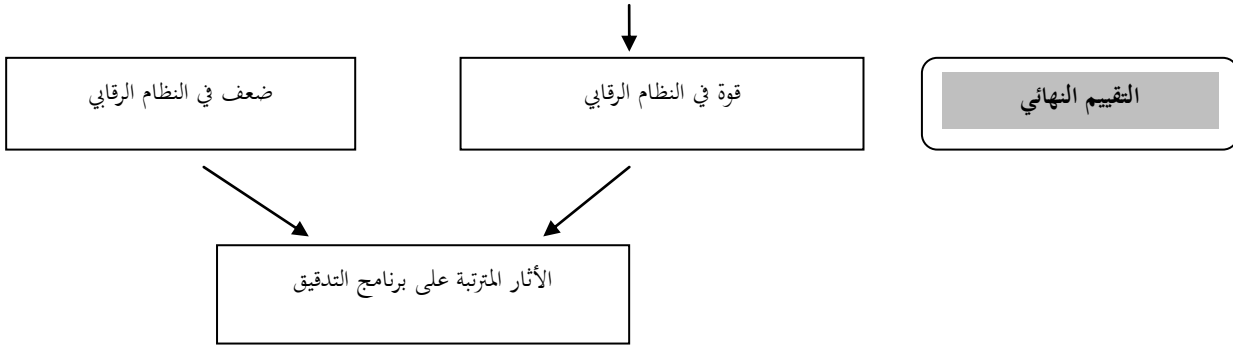
3-2-2/ إعداد تقييم مبدئي لنظام الرقابة الداخلي: يمكن للمدقق أن يعد تقييماً مبدئياً لنظام الرقابة الداخلية فيقوم بإعداد ملخص حول الإجراءات التي يرى أن لها أهمية والتي من شأنها توسيع نطاق المهمة معتمداً في ذلك على تحديد نقاط القوة والضعف النظرية للنظام، وعندما يتضح للمراجع جوانب الضعف فإنه يحدد أنواع الأخطاء أو التلاعب المحتمل حدوثه نتيجة خلل معين في النظام، ويقدم التقييم المبدئي للنظام أساساً لتحديد اختبارات الالتزام.

4-2-2/ إجراء اختبار الديمومة: تهدف الاختبارات لتحديد ما إذا كان الاختلال والأخطاء تحدث فعلاً أم لا، ويتحقق المدقق من استمرارية تطبيق الإجراءات التي تتعلق بنقاط القوة بافتراض أنها تضمن قدر معقول من الثبات والحماية وتمنع أي انحراف

5-2-2/ التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلي: بعد القيام بمختلف الإجراءات اللازمة يتمكن المدقق من إعداد تقرير يتعلق بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلي أخذاً بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف الحقيقية ثم يحدد مدى تأثيرها على صحة ومصداقية المعلومات المالية، بعد ذلك يقدم توصيات مفادها القيام بإجراءات تصحيحية للرفع من كفاءة النظام الداخلي للرقابة، ويوضح الشكل التالي أهم خطوات دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية⁽¹⁰⁾:

الشكل رقم (1): خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلي.





Source :Rober obert ;Marie pierre mairresse, « Comptabilité et Audit »,Dunod, 2^{ème} edition, Paris, 2009,p534.

مما سبق يتضح أن تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات من قبل المدقق خطوة جد مهمة وفعالة، فهو يمثل خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير الاحتيالية، وأداة مهمة للإدارة في تنظيم سير العمل وضمان حسن أداء العمليات وحماية الأصول في المنشأة من كل عبث أو تلاعب فيها، فالإفصاح عن مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية تعتبر إشارة مبهمة لبيانات مالية صادقة ودرجة الإفصاح فيها كافية وعادلة.

المحور الثالث: تحليل القوائم المالية وتشخيص المركز المالي للمؤسسة.

تمثل القوائم المالية المرجح الأساسي الذي يعتمد عليه المستخدمون لإتمام عملية التحليل والتشخيص والتقييم للوضعية المالية للمؤسسة وعلى أساس نتائج هذا التحليل تتخذ القرارات التمويلية على مستوى المدى الطويل أو القصير، ومن ثم فإن درجة الإفصاح والتمثيل العادل لهذه القوائم سيعزز من عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات، ولهذا الأساس لا بد على المدقق عند أداء مهامه من التحقق من بعض المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية⁽¹¹⁾.

1-3/ المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية: لا يقتصر اهتمام المستثمرين في معرفة العمليات والأحداث التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة الحالية، بقدر اهتمامهم بالتدفقات النقدية المستقبلية لقرارات الاستثمار والاقتراض تتخذ طبقاً لتوقعات المستثمرين بزيادة الموارد النقدية، فهدف المستثمر يتمثل في استرداد الاستثمار الأصلي والحصول على عائد يتمثل في تدفقات نقدية من التوزيعات أو الزيادة في قيمة الاستثمار عند البيع، ويتوقع الدائنون كذلك استرداد أصل القرض إضافة إلى الفوائد، وعند اتخاذ القرارات يجب على المستثمرين والدائنين دراسة كمية التدفقات النقدية ودرجة المخاطر المرتبطة بها⁽¹²⁾.

2-3/ المعلومات الخاصة بموارد المؤسسة ومصادرها: يهتم المستثمرون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية ومصادرها لغرض إجراء المقارنات الزمنية والمكانية ومحاولة التفريق بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي، والمصادر غير المباشرة وقدرتها على تحقيق وتوليد التدفقات النقدية، كما يهتم المستثمرون بمؤشرات السيولة ومؤشرات سداد الالتزامات باعتبارها تمثل أسباباً مباشرة للمدفوعات النقدية، ومدى التزام المؤسسة بتحويل الموارد إلى تدفقات.

3-3/ معلومات تتعلق بمصادر الأموال واستخداماتها: يتطلب احتواء القوائم المالية على المعلومات المفيدة في تحليل مصادر واستخدامات الأموال وبصفة خاصة ما يلي⁽¹³⁾:

-الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل. -الأموال الناتجة من الاقتراض أو المستخدمة في سداد القروض.

-الأموال الناتجة عن استثمارات جديدة مموله من أصحاب رأس المال أو الموزعة عليهم. -مصادر واستخدام الأموال الأخرى.

4-3/ المعلومات المتعلقة بالمخاطر الكامنة في المشروعات: إن المخاطر التشغيلية والمالية والاستثمارية وغيرها الكامنة في المشروعات ترتبط إما بقدرته المؤسسة على تحقيق عائد مناسب على الأصول أو قدرتها على سداد مستحقاتها، أو تذبذب التدفقات النقدية، كما قد ترتبط بالتغيرات في أسعار السهم وعوائدها الأمر الذي يخلق مخاطر نسبية تؤثر على قرارات المستثمرين وتكوين توقعات سلبية مبنية على الربحية الظاهرة بالقوائم المالية المنشورة، الأمر الذي يتطلب من المراجع التعرف على هذه المخاطر وقياسها حتى يمكنه الإدلاء برأيه في القوائم المالية الأساسية والإضافية، وأنها لا تخفي شيئاً على متطلبات المستثمرين لفهم الأوضاع المالية والتشغيلية والاستثمارية، ومن بين المؤشرات المالية التي قد تدل على الانهيار المالي للمؤسسات⁽¹⁴⁾:

- تدهور صافي رأس المال العامل. - انخفاض التوزيعات على حملة الأسهم، أو عدم الاستمرار في التوزيع.

- تمويل الأصول الثابتة بالتزامات قصيرة الأجل. - تدهور النسب المالية.
 - تحقيق المشروع لحسائر تشغيل جوهرية. - تزايد القروض طويلة الأجل وتراكمها.
 - التعثر في سداد الالتزامات وفوائدها. - عدم الالتزام بشروط الاتفاق والاقتراض.
 - التحول من الشراء الآجل إلى الشراء نقدا أو تنمية تشكيل المنتجات.
 - العجز عن تمويل استثمارات جديدة، أو تنمية تشكيلية المنتجات.
- والشكل التالي يوضح أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها لتحقيق تقييم عادل لوضعيات المؤسسات من خلال القوائم المالية النهائية⁽¹⁵⁾:
- الشكل رقم (2): أهداف القوائم المالية.**



المصدر: علاوي لخضر، "نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها"، Pages Bleues، الجزائر، 2010، ص36.

لا بد من الإشارة إلى أن العناصر المكونة للقوائم المالية ليست مستقلة بطبيعتها بل هي متداخلة فيما بينها حيث تعكس جوانب مختلفة من الأحداث الاقتصادية التي جرت على مستوى المؤسسة، ومن هنا تزداد أهمية المدقق في إيضاح أهم النقاط والمعلومات (كبيرة كانت أم صغيرة) فالحكم على أهميتها يعود لمستخدميها.

وما يجدر بنا الإشارة إليه، وهو أن المدقق ليس من أهدافه اكتشاف الغش والاحتيال الحاصل داخل المؤسسة، فذلك يعتبر نتيجة عمله وليس هدف يصبو إليه، فالمدقق ملزم بالوسيلة وليس بالنتائج ومن ثم تتجلى مسؤوليته في فحص نظام الرقابة الداخلية والمقاييس الأخرى المصممة لمنع الاحتيال، غير أنه بفعل كفاءاته و خبرته المهنية قد يكتشف هذا الاحتيال أثناء تنفيذ مهامه.

المحور الرابع: واقع التدقيق في الجزائر بالنسبة للأطراف المعنية بالقوائم المالية.

إن عملية تحديد الأثر الميداني لواقع مهنة التدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أحجامها وقطاعاتها يتطلب منا دراسة ميدانية على مستوى كل المؤسسات المعنية بمهنة التدقيق (مؤسسات اقتصادية، مكاتب خبراء ومحافظي الحسابات، إدارة الضرائب والمؤسسات البنكية)، ولقد استعنا بالأسلوب الإحصائي "الاستبيان" باعتباره الوسيلة الأكثر استعمالاً لجمع المعلومة كأداة إحصائية أثبتت فعاليتها في العديد من البحوث المعالجة مسبقاً، فأسلوب العينة الإحصائية يساعد في الوصول إلى النتائج المرغوبة داخل الأوساط الاقتصادية.

ومن أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان، تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Sps19: بغية وضع قاعدة بيانات وجدول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل مع العلم أن العينة الإجمالية قد بلغت 146 استبيان، وقد تم تحليل المعطيات الإحصائية المبينة على أجوبة المستقيين على أساس كل مستوى من مستويات العينة على حدا (المؤسسات الاقتصادية، محافظي الحسابات، المؤسسات البنكية، إدارة الضرائب)، وذلك حتى نتمكن من رصد آراء المستجوبين في مستوياتهم الأربعة، ودراسة ومقارنة وجهات النظر المتعلقة بمحتوى كل سؤال من أسئلة الاستبيان.

الجدول رقم (1): تحليل نتائج الاستبيان لعينة "المؤسسات الاقتصادية".

مستوى التبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الاستبيان
مرتفع	0.474	1.34	هل يلتزم المدققين بمعايير المهنة من حيث إعداد برنامج العمل، التشخيص وجمع الأدلة، احترام الآجال...؟
مرتفع	0.327	1.12	هل تقدم تقارير المدققين على درجة كافية من المصداقية والوضوح والحياد بالشكل الذي يمكن أصحاب القرار من التنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها؟
مرتفع	0.364	1.16	هل تعتقدون أن تقارير المدققين (المعدة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها كمحافظي الحسابات مثلاً) تمثل وثيقة ضرورية تثبت صحة وجود المعلومة المالية، وتعزز من نفعية وقمة القوائم المالية الأساسية؟
مرتفع	0.465	1.31	هل يمثل رأي المدققين مرجع أساسي لاتخاذ القرارات بشأن المؤسسات؟
منخفض	0.419	1.55	هل ترون أن الإطار القانوني والرقابي الحالي الذي يحكم عمل المؤسسات الجزائرية، يعد كافياً لتحقيق الإفصاح المحاسبي الملائم؟
مرتفع	0.474	1.34	هل الإفصاح عن مدى قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية تعتبر إشارة مبهمة لبيانات مالية صادقة ودرجة الإفصاح فيها كافية وعادلة؟
مرتفع	0.314	1.244	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه بأن أغلبية هذه العينة تؤكد على أهمية ضرورة التدقيق والرقابة بمستوياتها الداخلية والخارجية، فهذا الأمر يساعد المؤسسة بدرجة كبيرة في تحقيق أهدافها وتدارك سلبياتها في الوقت المناسب، كما أن للمدققين الخارجيين الدور الأساسي في تحديد مصداقية وجودة المعلومة المالية بالنسبة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

وفيما يخص درجة الإفصاح المالي، نجد أن أغلبية الشريحة تتفق على أن هذا الموضوع يعتبر من الأمور التي تمثل الإزعاج بالنسبة للمؤسسات، ويتأثر حجم الإفصاح المالي بعدة عوامل قد تكون خارجية متعلقة بالطرف المستخدم لهذه المعلومة كالمؤسسات الرقابية والجبائية أو مؤسسات التمويل والتي تنحصر فقط في البنوك، كما قد تتأثر درجة الإفصاح بمتغيرات أخرى كحجم المؤسسة، ونوعية القطاع الذي تنشط فيه وحساسية ودرجة المنافسة التي قد تواجهها المؤسسة، و يؤكد الكثير من مسؤولي بعض المؤسسات أن معايير الإفصاح لا تؤثر بدرجة كبيرة على وضعية المؤسسة بسبب انعدام سوق مالي نشيط في الجزائر، فأهمية هذا الموضوع تزداد مع ازدياد نشاط الأسواق المالية وتعدد مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسات.

الجدول رقم (2): تحليل نتائج الاستبيان لعينة "محافظة الحسابات"

مستوى القبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الاستبيان
منخفض	0.495	1.63	هل يلتزم المدققين بمعايير المهنة من حيث إعداد برنامج العمل، التشخيص وجمع الأدلة، احترام الآجال...؟
مرتفع	0.495	1.38	هل تقدم تقارير المدققين على درجة كافية من المصداقية والوضوح والحياد بالشكل الذي يمكن أصحاب القرار من التنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها؟
مرتفع	0.504	1.42	هل تعتقدون أن تقارير المدققين (المعدة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها كمحافظي الحسابات مثلا) تمثل وثيقة ضرورية تثبت صحة وجودة المعلومة المالية، وتعزز من نفعية وقمة القوائم المالية الأساسية؟
منخفض	0.482	1.67	هل يمثل رأي المدققين مرجع أساسي لاتخاذ القرارات بشأن المؤسسات؟
منخفض	0.482	1.67	هل ترون أن الإطار القانوني والرقابي الحالي الذي يحكم عمل المؤسسات الجزائرية، يعد كافيا لتحقيق الإفصاح المحاسبي الملائم؟
مرتفع	0.495	1.38	هل الإفصاح عن مدى قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية تعتبر إشارة مبهمة لبيانات مالية صادقة ودرجة الإفصاح فيها كافية وعادلة؟
مرتفع	0.487	1.39	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

إن تأكيد هذه العينة على الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في دعم مصداقية وعدالة القوائم المالية، ودرجة المسؤولية التي يتحملها هذا الأخير هو ما يتطلب من ممارسي هذه المهنة الالتزام بالسلوك الأخلاقي الملائم، وتنظيم العمل والحرص على دراسة وتحليل أكبر قدر ممكن من الأدلة والبراهين وجمع المعلومات من مختلف مصادرها، كما يتوجب على المدققين تقييم ودراسة نظام الرقابة الداخلي للمؤسسات فهذه المرحلة تعتبر خطوة جد مهمة من خلالها يمكن أن تنقلب موازين وآراء المدققين، كما لاحظنا من خلال مقابلاتنا الشخصية مع أغلبية محافظي الحسابات تأكيدهم على أن مستوى الثقة بمحافظي الحسابات يزيد من درجة اعتماد متخذي

القرار على تقارير المدققين وأراءهم كمرجع أساسي واستشاري، مع العلم أن محافظي الحسابات في زمن مضى كان لهم وزنهم وقيمتهم في هذا المجال، لكن للأسف هذه المهنة بدأت تفقد مصداقيتها في الآونة الأخيرة بسبب عدم احترام أخلاقيات ومبادئ المهنة من طرف مزاوليها.

الجدول رقم (3): تحليل نتائج الاستبيان لعينة " المؤسسات البنكية "

مستوى التبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الاستبيان
منخفض	0.402	1.81	هل يلتزم المدققين بمعايير المهنة من حيث إعداد برنامج العمل، التشخيص وجمع الأدلة، احترام الآجال...؟
منخفض	0.485	1.65	هل تقدم تقارير المدققين على درجة كافية من المصداقية والوضوح والحياد بالشكل الذي يمكن أصحاب القرار من التنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها؟
مرتفع	0.430	1.23	هل تعتقدون أن تقارير المدققين (المعدة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها كمحافظي الحسابات مثلا) تمثل وثيقة ضرورية تثبت صحة وجودة المعلومة المالية، وتعزز من نفعية وقيمة القوائم المالية الأساسية؟
منخفض	0.510	1.50	هل يمثل رأي المدققين مرجع أساسي لاتخاذ القرارات بشأن المؤسسات؟
منخفض	0.272	1.92	هل ترون أن الإطار القانوني والرقابي الحالي الذي يحكم عمل المؤسسات الجزائية، يعد كافيا لتحقيق الإفصاح المحاسبي الملائم؟
منخفض	0.485	1.65	هل الإفصاح عن مدى قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية تعتبر إشارة مبهمة لبيانات مالية صادقة ودرجة الإفصاح فيها كافية وعادلة؟
منخفض	0.472	1.63	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

إن المتطلع لنتائج هذا الجدول يدرك تأكيد هذه الشريحة على أن ضمان جودة المعلومة المالية ومصداقيتها وعدالتها من بين الأمور المستحيلة وهو ما يبرر صعوبة التزام المؤسسات بشروط الإفصاح المطلوبة بالشكل الذي يمكن من التنبؤ بوضعية المؤسسات المالية المستقبلية، ومن جهة أخرى تؤكد هذه العينة على تدني مستوى العمل عند محافظي الحسابات فبدلا من أن تكون هذه الشريحة مدعمة ومحايمة في إبداء آراءها حول عدالة ومصداقية القوائم المالية، أصبح انحياز هذا الأخير في أغلب الأحيان للمؤسسات الاقتصادية، وهو ما ينقص من قيمة الاعتدال على تقارير المدققين عند اتخاذ قرارات التمويل أو منح القروض من طرف البنوك.

الجدول رقم (4): تحليل نتائج الاستبيان لعينة " إدارة الضرائب "

مستوى التبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الاستبيان
منخفض	0.379	1.83	هل يلتزم المدققين بمعايير المهنة من حيث إعداد برنامج العمل، التشخيص وجمع الأدلة، احترام الآجال...؟

هل تقدم تقارير المدققين على درجة كافية من المصدقية والوضوح والحياد بالشكل الذي يمكن أصحاب القرار من التنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها؟	1.90	0.305	منخفض
هل تعتقدون أن تقارير المدققين (المعدة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها كمحافظي الحسابات مثلا) تمثل وثيقة ضرورية تثبت صحة وجودة المعلومة المالية، وتعزز من فعالية وقيمة القوائم المالية الأساسية؟	1.53	0.507	منخفض
هل يمثل رأي المدققين مرجع أساسي لاتخاذ القرارات بشأن المؤسسات؟	1.87	0.346	منخفض
هل ترون أن الإطار القانوني والرقابي الحالي الذي يحكم عمل المؤسسات الجزائرية، يعد كافيا لتحقيق الإفصاح المحاسبي الملائم؟	1.73	0.450	منخفض
هل الإفصاح عن مدى قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية تعتبر إشارة لمهدة لبيانات مالية صادقة ودرجة الإفصاح فيها كافية وعادلة؟	1.80	0.407	منخفض
المتوسط العام	1.63	0.475	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

تباينت المتوسطات الحسابية بين فقرات الاستبيان فيما يخص هذه الشريحة المثلثة في عمال الضرائب، لكن في مجمل الإجابات نلاحظ انخفاض مستوى القبول، وتتفق العينة مع رأي عمال البنوك وحتى محافظي الحسابات على أهمية وقيمة المدققين في دعم مصداقية المعلومة المالية المعدة من طرف المؤسسات، لكن للأسف انعدام المصدقية في الشخص القائم بهذه المهنة وعدم امتثاله بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، يجعل من عمل هذا الأخير مكملًا وليس أساسيًا في اتخاذ أي قرار.

الخلاصة:

من خلال دراستنا النظرية والميدانية للموضوع مع الأخذ بعين الاعتبار لأكثر قدر ممكن من الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، اتضح لنا بأن الجزائر بعيدة في اهتماماتها المحاسبية نوعا ما عن الإفصاح المحاسبي، بل بالعكس الإشكال يبقى مطروح في مبالغة أغلبية المؤسسات في التحفظ المحاسبي، وهو الأمر الذي يزيد من مسؤولية المدققين كطرف محايد يضمن عدالة ومصداقية القوائم المالية، وفيما إذا كانت المعلومات المقدمة تتمتع بجودة عالية تعكس فيها الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة ولا تغالط مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، فإذا اعتبرنا أن البيانات المالية ما هي إلا ترجمة للظواهر الاقتصادية في شكل أرقام وكلمات، ومن أجل أن تكون نافعة لا يجب عليها التقرير عن الظواهر الملائمة فحسب ولكن تقديم صورة عادلة عن تلك الظواهر وذلك من حيث كمالها وحيادها وعدم تحيزها وخلوها من الأخطاء، وهنا تزيد نسبة المخاطر بالنسبة للمدققين، فكلما ازداد الحرص في جمع الأدلة والإثباتات وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، كلما تناقصت نسب الأخطاء والاختلالات بالشكل الذي يزيد من الثقة في المعلومات المالية.

وتتلخص نتائج الدراسة في بعض النقاط يمكن تجسيدها على النحو التالي:

✓ إن حرص المؤسسات على تطبيق معايير التدقيق من طرف المهنيين والمبنية على المنهجية العلمية والمعتمدة بالدرجة الأولى على عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية، سيمنح هذه المؤسسات من تجنب أي اختلالات أو هفوات مالية ومحاسبية قد تؤدي إلى إعداد قوائم مالية مشكوك فيها، وهو ما سيدعم عملية اتخاذ القرار وفقا لمعلومات مصادق عليها وموثوقة من طرف المدققين.

✓ إن ضعف مصداقية المدققين ومحافظي الحسابات في تأكيدهم لشفافية وكفاية الإفصاح والإبلاغ المالي للقوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات، تعود أسبابها للعديد من المشاكل التي قد يواجهها أغلب المدققين أثناء أداءهم لمهامهم والتي تنتج أساسا عن الضغوط المتصلة بعلاقتهم مع الحكومة ومع عملاءهم. فمن جهة نجد المدقق

معرضاً إلى عقوبات تصل إلى درجة حرمانه من ممارسة المهنة عندما يخالف أحكام القوانين والأنظمة التي تنظم عمله، ومن جهة ثانية فإنه قد يتعرض إلى فقدان عمله إذا لم يشبع رغبات عملائه، وهو ما زاد من ضعف مصداقية المدققين في تأكيدهم لشفافية وكفاية الإفصاح والإبلاغ المالي للقوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات. ✓ إن درجة حساسية كل من مهنة المحاسبة والتدقيق وارتباط هذا النوع من المهن بالسمات الشخصية لأصحابها يستدعي ضرورة التركيز على الأخلاقيات والضوابط الشرعية الواجب أن يتصف بها كل فرد مقبل على مزاولتها، ولهذا فإن الامتثال لمعايير التدقيق أمر ضروري للمحافظة على مصداقية المهنة.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

- (1) د.عزيزة عبد الرازق، د.عبد المنعم محمود، " المحاسبة والمراجعة الدولية"، مطبعة مركز جامعة القاهرة، مصر، 2002، ص191.
- (2) د. سامي حسن علي، د.محمد محمود عبد الجيد، د.دوفاء يوسف أحمد، " أصول المراجعة:مدخل متكامل"، مطبعة جامعة عين الشمس، القاهرة، 2008، ص 99-98.
- (3) Henri Mitonneau, « réussir l'audit des processus », 2^{ème} édition, afnor, France, 2006, p29.
- (4) د. محمد توفيق محمد، " أصول المراجعة: الأصول العلمية والممارسة العملية في ظل التطورات الدولية والمحلية"، جامعة عين شمس، القاهرة، 2009.
- (5) Mokhtar Belaiboud, « pratique de l'audit », Berti édition, Alger, 2005, p18.
- (6) محمد بويتين، " المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 47-46.
- (7) Yves Evrard, Bernard Pras, Elyette Roux « Market, étude et recherches en marketing », Dunod 3^{ème} édition, Paris 2003- P221-222.
- (8) جريوع يوسف، "مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية"، الطبعة الأولى، فبراير، فلسطين، 2002، ص157.
- (9) أحمد حلمي جمعة، "المدخل الحديث لتدقيق الحسابات"، دار صفاء للنشر، عمان، 2000، ص78.
- (10) Rober obert ;Marie pierre mairresse, « Comptabilité et Audit »,Dunod, 2^{ème} edition, Paris, 2009,p534.
- (11) مصطفى حسن بسويوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007، ص08.
- (12) روبرت ميجز، جان وليامز، سوزان هكا، مارك بيتز، " المحاسبة أساس لقرارات الأعمال"، ترجمة، مكرم عبد المسيح، ومحمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ، السعودية، 2006، ص66.
- (13) زيود عبد اللطيف وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مرجع سابق، ص 102.
- (14) عباس الشيرازي، " نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت 2009، ص416.
- (15) علاوي لخضر، " نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها"، Pages Bleues، الجزائر، 2010، ص36.